الأمم المتحدة

A/HRC/45/21*

الجمعية العامة

Distr.: General
23 July 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في التنمية

تقرير الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يعطي هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز الحق في التنمية وإعماله في الفترة من حزيران/يونيه 2019 إلى أيار/مايو 2020. ويتضمن التقرير أيضاً تحليلاً لإعمال الحق في التنمية في أقل البلدان نمواً، مع مراعاة التحديات القائمة، حتى في سياق وباء الفيروس التاجي (الكوفيد-19)، وتوصيات بشأن كيفية التغلب عليها. وقد حُرر هذا التقرير كمساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيُعقد في الدوحة في عام 2021. ويستكمل هذا التقرير تقرير الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان عن الحق في التنمية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والأربعين (A/HRC/42/29).

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 3 أيلول/سبتمبر 2020.

GE.20-09919(A)

2009919

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- قررت الجمعية العامة، في قرارها 141/48، الذي أنشأت بموجبه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن يعمل المفوض السامي على تعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية وتحسين الدعم الذي تقدّمه الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة لذلك الغرض. وقررت الجمعية العامة أيضاً أن على من يتولى منصب المفوض السامي أن يسلِّم بأهمية تعزيز تنمية متوازنة ومستدامة لصالح الناس جميعاً وكفالة إعمال الحق في التنمية، مثلما هو مكرَّس في إعلان الحق في التنمية.

2- وقد طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 23/42، إلى المفوض السامي أن يواصل موافاة المجلس بتقرير سنوي عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، بما فيها التنسيق بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة التي لها صلة مباشرة بإعمال الحق في التنمية، وأن يقدم تحليلاً لإعمال الحق في التنمية، مع مراعاة التحديات القائمة وتقديم توصيات تبيّن كيفية التغلب عليها.

3- وأعادت الجمعية العامة، في قرارها 152/74، تأكيد طلبها إلى المفوضة السامية بأن تضطلع بفعالية، في سياق تعميم مراعاة الحق في التنمية، بأنشطة ترمي إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بين الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية والمال والتجارة وأن تعرِض تلك الأنشطة بالتفصيل في تقريرها المقبل إلى مجلس حقوق الإنسان.

4- وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الخامسة والسبعين وتقريراً مؤقتاً إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ القرار 152/74، وكذلك عن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لأجل تعزيز الحق في التنمية وإعماله.

5- ويُقدَّم هذا التقرير وفقاً للطلبات المذكورة أعلاه. ويقدِّم الفرع ثانياً لمحة عامة عن أنشطة المفوضية فيما يتعلق بتعزيز وإعمال الحق في التنمية، في الفترة من حزيران/يونيه 2019 إلى أيار/مايو 2020. وقد قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة[1]. وسيعتمد المؤتمر برنامج عمل جديد لصالح أقل البلدان نمواً سيستغرق عشر سنوات وسيكون أساسياً بالنسبة لإعمال الحق في التنمية في هذه البلدان. وكمساهمة في المؤتمر، يركز الفرعان ثالثاً ورابعاً على أقل البلدان نمواً وما يعترضها من تحديات، حتى في سياق وباء الكوفيد-19، ويتضمنان توصيات بشأن كيفية التغلب عليها.

ثانياً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

6- تسترشد المفوضية في تنفيذ ولايتها، التي تتلخص في تعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية، بإعلان الحق في التنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستنتاجات وتوصيات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

7- ويرد إطار المفوضية التنفيذي لتعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية في الميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين لفترة السنتين وفي خطة إدارة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للفترة 2018-2021[2][3].

(1) القرار 232/74، الفقرة 46.

(2) A/74/6 (الفرع 24)، البرنامج الفرعي 1ب؛ A/75/6 (الفرع 24)، البرنامج الفرعي 1ب.

(3) انظر هذا الرابط: www2.ohchr.org/english/ohchrreport2018_2021/OHCHRManagementPlan2018-2021.pdf.

ألف- دعم الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

8- خلال الفترة التي تخللت دورتي الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، دعمت المفوضية الرئيس – المقرر في التنفيذ الفعال للمهام الموكلة إليه، ومن جملتها إجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم من ذوي المصلحة المعنيين، وعرض تقرير الفريق العامل على مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2019، على التوالي[4].

9- وقرر مجلس حقوق الإنسان، في دورته التاسعة والثلاثين، أن يقوم الرئيس – المقرر في الفريق العامل بإعداد مشروع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية كي يُستند إليه في المفاوضات الموضوعية التي تبدأ في دورته الحادية والعشرين[5]. وبناء على ذلك، وبالتشاور مع الرئيس – المقرر، أنشأت المفوضية السامية لحقوق الإنسان فريقاً يتألف من خمسة خبراء، رُوعِي في اختيارهم الإنصاف في التمثيل الجنساني والجغرافي، لأجل إعداد مشروع صك يتضمن تعليقات. وتألف فريق الصياغة من ديان ديسيرتو (الفلبين)، وكوين دي فيتر (بلجيكا)، وماكان مويس إمبينغ (السنغال)، ومارغريت ماي ماكولاي (جامايكا)، ومهير كاناد (الهند). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، اجتمع أعضاء فريق الصياغة في مقر الأمم المتحدة ووضعوا مسودة أولية لاتفاقية الحق في التنمية.

10- ثُم دعت المفوضية خبراء حقوق الإنسان المعنيين الذين يمثلون جميع المناطق إلى استعراض المشروع وتقديم تعليقاتهم عليه. فوردت تعليقات واقتراحات من كل من أصلان أباشيدزه (الاتحاد الروسي)، وكارلوس ماريا كوريا (الأرجنتين)، وكوسمين كورنديا (رومانيا)، وأوبيورا أوكافور (نيجيريا)، وأوليفييه دي شوتر (بلجيكا)، وشيغن وانغ (الصين). وبعد النظر في هذه المدخلات، وضع فريق الصياغة نص "المسودة الأولية" في صيغته النهائية وقدمه، مشفوعاً بتعليقات، إلى الرئيس – المقرر في كانون الأول/ديسمبر 2019. وبعد استعراض الرئيس – المقرر النص وإقراره إيّاه، قُدِّم مشروع الاتفاقية والتعليقات عليه إلى الفريق العامل للنظر فيها في دورته الحادية والعشرين، التي أُرجئ عقدُها إلى الفترة من 2 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020[6][7].

باء- دعم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وغيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان

11- قدم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان ضمّنه مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن التنفيذ العملي للحق في التنمية استناداً إلى المشاورات الإقليمية التي عُقدت في عامي 2018 و2019 عملاً بقرار المجلس 9/36[8]. وركّز المقرر الخاص في تقريره على المشاركة المجدية في تحديد الأولويات الإنمائية والتمتع بفوائد التنمية، وعلى أساليب شاملة ومستدامة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، ورصد وتقييم السياسات الإنمائية، وتدابير المساءلة.

(4) A/HRC/42/35.

(5) القرار 9/39، الفقرة 17(و).

(6) A/HRC/WG.2/21/2.

(7) A/HRC/WG.2/21/2/Add.1.

(8) A/HRC/42/38.

12- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدم المقرر الخاص إلى الجمعية العامة تقريراً يستكشف الصلات الواضحة بين الحق في التنمية والتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التوصيات البالغة الأهمية الرامية إلى تحسين العمليات التشاركية المتعلقة بالتخطيط لتدابير وسياسات الحد من مخاطر الكوارث ورصدها وتنفيذها[9].

13- وشارك المقرر الخاص في عدة أنشطة، منها: اجتماع للجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن إمكانيات استخدام الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وغير المعادة إلى بلدانها الأصلية (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)؛ ومشاورة بشأن إعمال الحق في التنمية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (جاكرتا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019)؛ ومناقشة مفتوحة نظمتها حركة بلدان عدم الانحياز بشأن تحقيق التنفيذ العملي للحق في التنمية (جنيف، شباط/فبراير 2020). كما أجرى المقرر الخاص زيارة قُطرية إلى سويسرا (أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2019).

14- وأصدر مكلفون آخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بدورهم تقارير تشير إلى الحق في التنمية. فعلى سبيل المثال، قدمت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب تقريراً عن الأنشطة الاستخراجية على الصعيد العالمي والمساواة العرقية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين[10]. وهي ترى في تقريرها أن إعلان الحق في التنمية جزء من الإطار الدولي لحقوق الإنسان الساري المفعول، المحوري بالنسبة لإصلاح الاقتصاد المعتمِد على الأنشطة الاستخراجية ولتنظيمه وتقييمه[11]. ونظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛ وقُدم تقرير عن حلقة النقاش إلى المجلس في دورته الثالثة والأربعين[12].

جيم- أنشطة دعم إعمال الحق في التنمية، بما فيها التنسيق بين الوكالات

15- خلال الفترة موضوع الاستعراض، قامت الأمانة ومفوضية حقوق الإنسان بتنظيم ودعم العديد من الأنشطة ذات الصلة المباشرة بإعمال الحق في التنمية، بوسائل منها زيادة التعاون بين المفوضية وغيرها من الوكالات والمكاتب ودعم عمل المكاتب الميدانية للمفوضية[13].

16- وتناول الأمين العام والمفوضة السامية مسألة إعمال الحق في التنمية من خلال معالجة أزمة الكوفيد-19[14][15]. وأصدر الأمين العام إحاطات عن السياسات بشأن وباء الكوفيد-19 وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، وتحديات الديون وحقوق الإنسان من خلال التضامن العالمي[16][17][18].

(9) A/74/163.

(10) A/HRC/41/54.

(11) المرجع نفسه، الفقرتان 30 و45.

(12) A/HRC/43/36.

(13) www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx.

(14) www.un.org/en/coronavirus.

(15) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID-19.aspx.

(16) https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-03/SG-Report-Socio-Economic-Impact-of-Covid19.pdf.

(17) www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_debt_relief_and_covid_april_2020.pdf.

(18) www.un.org/ruleoflaw/wp-content/uploads/2020/05/UN-SG-Policy-Brief-Human-Rights-and-COVID-23-April-2020.pdf.

واعتمدت الأمم المتحدة أيضاً إطاراً خاصاً بالتصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية الفورية للكوفيد-19، يتضمن مؤشرات رئيسية لتقفّي آثار الوباء على حقوق الإنسان[19]. وعلاوة على ذلك، نادى الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، قائلاً إن الوقت قد حان لإسكات المدافع، وهو نداء يتوافق مع الالتزام بتحقيق نزع السلاح المنصوص عليه في المادة 7 من إعلان الحق في التنمية[20].

17- وفي آذار/مارس 2020، دعت المفوضة السامية إلى تخفيف العقوبات الاقتصادية لأجل تمكين النظم الطبية من مكافحة الكوفيد-19 والحد من العدوى على الصعيد العالمي، مشددة على الأثر السلبي للعقوبات الاقتصادية على كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران (جمهورية - الإسلامية) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وزمبابوي[21]. وأكدت المفوضة السامية في البيان الذي ألقته في 9 نيسان/أبريل 2020 أمام مجلس حقوق الإنسان أن الوباء قد برهن على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لأجل ضمان استفادة الناس كافة من التنمية، بمن فيهم أضعف الناس حالاً[22]. وذكّرت جميعَ الدول بواجب التعاون والمساعدة الدوليين. وفي أيار/مايو 2020، وقّعت المفوضة السامية، ومعها عدد من رؤساء الوكالات والدول، على وثيقة "جعل التصدي للكوفيد-19 منفعة عامة مشتركة"[23]. ودعا الموقعون إلى الوصول العادل عالمياً إلى التكنولوجيات المراد بها مكافحة الكوفيد-19 عن طريق تبادل المعارف والملكية الفكرية والبيانات. وقد كان الحق في التنمية عنصراً أساسياً في جهود الدعوة التي تبذلها المفوضية من أجل التصدي للوباء بفعالية، ولا سيما فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي، وتخفيف العقوبات الاقتصادية واتخاذ التدابير القسرية الانفرادية، والحصول على الأدوية، وتعميم فوائد التقدم العلمي.

18- وفي 20 أيار/مايو 2020، أصدر الأمين العام موجزاً للسياسات العامة عن أثر الكوفيد-19 في أفريقيا[24]. ودعا إلى اتخاذ إجراءات دولية لأجل تمتين النظم الصحية، والحفاظ على الإمدادات الغذائية، وتجنب حدوث أزمة مالية، ودعم التعليم، وحماية الوظائف، وإبقاء الأسر والشركات قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وللحد من وقع خسارة الدخل والعائدات من الصادرات على القارة. وقال إنه ينبغي أن تتاح للبلدان الأفريقية إمكانية الحصول بسرعة وعلى قدم المساواة مع غيرها من البلدان وبكلفة يسيرة على أي لقاح وعلاج يتم التوصل إليه في نهاية المطاف، ويجب اعتباره سلعة عامة عالمية. وأصدرت المفوضة السامية ورئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بياناً مشتركاً يحثان فيه على المساواة في الحصول على أدوات تشخيص الكوفيد-19 والعلاجات واللقاحات ذات الصلة ويدعوان فيه دائني البلدان الأفريقية إلى تجميد ديون البلدان أو إعادة هيكلة تلك الديون أو تخفيفها[25]. وشددا على أن مسألة التضامن الدولي مع شعوب أفريقيا وحكوماتها تتعلق بحقوق الإنسان، وأن الأولوية ينبغي أن تُعطى لزيادة الاستثمار في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية والعمالة والهياكل الأساسية المستدامة لضمان ألاّ يُترك أحد خلف ركب التنمية.

(19) https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/UN-framework-for-the-immediate-socio-economic-response-to-COVID-19.pdf.

(20) www.un.org/sg/en/content/sg/press-encounter/2020-03-23/transcript-of-the-secretary-generals-virtual-press-encounter-the-appeal-for-global-ceasefire.

(21) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25744.

(22) www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=25785.

(23) www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/global-research-on-novel-coronavirus-2019-ncov/covid-19-technology-access-pool/solidarity-call-to-action.

(24) www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_covid-19_impact_on_africa_may_2020.pdf.

(25) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25898.

وفي نيسان/أبريل 2020، أعربت المفوضة السامية عن قلقها البالغ إزاء التحديات التي تعترض السودان خلال وباء الكوفيد-19 المتزامن انتشارُه مع تحول سياسي، ودعت إلى رفع العقوبات من جانب واحد وتخفيف عبء الدين، وإلى تقديم دعم دولي، مالي وتقني، يكون سريعاً وسخياً[26].

19- وفي شباط/فبراير، أصدر الأمين العام دعوة بعنوان *"أسمى التطلعات: دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"* [27]. ويشدد أحد المواضيع السبعة ذات الأولوية في تلك الدعوة – أن الحقوق هي جوهر التنمية المستدامة – على أن اتباع نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان يؤدي إلى تحقيق نتائج أكثر استدامة وقوة وفعالية. وثمة صلة بين الحق في التنمية والمبادئ العامة الأخرى للدعوة إلى العمل، وهي المبادئ التي تمس: الحقوق في أوقات الأزمات؛ والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ والمشاركة العامة والحيز المدني؛ وحقوق الأجيال المقبلة، ولا سيما العدالة المناخية؛ والحقوق في صميم العمل الجماعي؛ والحدود الجديدة لحقوق الإنسان. ويقُود المكتب التنفيذي للأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بغية ترجمة الدعوة إلى العمل إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع.

20- وساهمت المفوضية بنشاط في أعمال منظومة الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً، ومن جملتها *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019* الذي أعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[28]. وتعاونت المفوضية مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً الذي يهدف المشاركون فيه إلى اعتماد برنامج عمل جديد مدته عشر سنوات لصالح أقل البلدان نمواً[29]. وساهمت المفوضية أيضاً في عمل لجان الخبراء. فقدمت إلى لجنة السياسات الإنمائية، على سبيل المثال، تعليقات على مشاريع تقييمات رفع أسماء بلدان من قائمة أقل البلدان نمواً. وتناولت التعليقات الحق في التنمية، بما فيه ممارسة الأقليات والشعوب الأصلية هذا الحق.

21- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بذل الجهود في سبيل إدماج اعتبارات الحق في التنمية في التقارير والبيانات. فعلى سبيل المثال، تم، في تقرير الأمين العام والمفوضة السامية عن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، تسليط الضوء على الحق في التنمية[30][31]. وقالت المفوضة السامية في البيان الذي ألقته أمام المشاركين في الاجتماع الإقليمي لأجل أفريقيا بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، إنه ينبغي قلبُ اتجاه التخلف في مجتمعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالشراكة مع السكان المعنيين[32].

22- وشاركت المفوضية وآليات أخرى معنية بحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019، واجتماعات أفرقة الخبراء التحضيرية والمنتديات الإقليمية، بما فيها المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة في أفريقيا لعام 2020. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/37، عُقد الاجتماع الثاني بين الدورات للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة

(26) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25833.

(27) انظر هذا الرابط: www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Asperation_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf.

(28) https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2571.

(29) http://unohrlls.org/unldc-v/.

(30) A/74/351.

(31) A/HRC/44/28.

(32) www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25186.

عام 2030 في كانون الأول/ديسمبر 2019، بشأن موضوع "العمل المعجّل والمسارات الكفيلة بإحداث التغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"[33]. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أطلقت المفوضة السامية "مبادرة طفرةٍ" من أجل تحديد وتجريب سبل كفيلة بمواصلة دعم تنفيذ جدول أعمال عام 2030 في الميدان[34].

23- وعززت المفوضية الحق في التنمية في الفضاء الرقمي وبواسطته. فأطلقت مشروع الأعمال والتكنولوجيا، وهو عملية شاملة وديناميةللحوار والتشاور والبحث لأجل زيادة احترام حقوق الإنسان في ممارسات الأعمال التجارية في سياق تطوير التكنولوجيات الرقمية وتطبيقها[35]. وخلال المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في العصر الرقمي (RightsCon) الذي عُقد في تونس في تموز/يوليه 2019، نظمت المفوضية عدة جلسات من جملتها جلسة عن الفجوات الرقمية القائمة فيما بين البلدان وفيما بين المناطق، والعقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية. وبالتعاون مع شركاء أكاديميين، واصلت المفوضية إتاحة وحدة للتعلم الإلكتروني التفاعلي بشأن تفعيل الحق في التنمية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[36]. وقد استفاد حتى الآن أكثر من 300 مشارك من 116 بلداً من عملية بناء القدرات هذه. وفي أيار/مايو 2020، أطلقت المفوضية وجامعة السلام منبراً جديداً بعنوان "العمل العالمي بشأن الحق في التنمية" الغايةُ منه إنشاء شبكة من الممارسين للتشجيع على تفعيل الحق في التنمية في الممارسة الإنمائية، وحتى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتهدف المنصة إلى أن تكون "مركزاً جامعاً" للموارد الأكاديمية والسياساتية والعملية، فضلاً عن تقديم التدريب وإتاحة الفرص الوظيفية.

24- وشارك مقر المفوضية الرئيسي ومكاتبها الميدانية في عدة مؤتمرات وأنشطة بشأن مواضيع تتصل بالبيئة وحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ونظّموا عدداً منها. وفي أيلول/سبتمبر 2019، شاركت المفوضية في تنظيم مؤتمر قمة الشعوب بشأن المناخ والحقوق وبقاء الإنسان، الذي اعتمد المشاركون فيه إعلاناً يحمل العنوان نفسه وقّعه ما يزيد على 400 منظمة. وحضرت المفوضة السامية الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في مدريد في كانون الأول/ديسمبر 2019، وشاركت في العديد من المناسبات من بينها إصدار منشور جديد مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تغير المناخ وحقوق الإنسان، وإصدار إعلان حكومي دولي بشأن الطفولة والشباب والعمل المناخي. وفي شباط/فبراير 2020، خاطبت المفوضية الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، فشددت على واجبات الدول، الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان في التصدي لفقدان التنوع البيولوجي والموائل. وفي آب/أغسطس 2019، وقّعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مذكرة تفاهم التزَما بموجبها بالانخراط مع ذوي المصلحة في مسائل من قبيل تعزيز الحق في بيئة صحية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة.

25- وتحاورت المفوضية مع مصارف إنمائية متعددة الأطراف ومؤسسات مالية إنمائية وطنية لأجل المساعدة في ضمان اتساق أنشطتها وسياساتها مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وإدراج معلومات عن مخاطر تحيق بحقوق الإنسان في عمليات بذل العناية الواجبة التي تتبعها، كما اعتمدت

(33) A/HRC/43/33.

(34) https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=25935.

(35) www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/B-TechProject.aspx.

(36) www.upeace.org/departments/e-course-on-the-right-to-development.

المفوضية مشروع دراسة بشأن وضع معايير مرجعية تخص الضمانات وأطر العناية الواجبة للمؤسسات المالية الإنمائية بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان[37][38].

26- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم برنامج المفوضية لبناء قدرات هيئات المعاهدات بوركينا فاسو وتشاد وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وزامبيا في إنشاء أو توطيد آليات وطنية تُعنى بتقديم التقارير والمتابعة وصياغة التقارير الموجَّهة إلى هيئات المعاهدات. وقدم الدعمَ الصندوق الاستئماني الطوعي للمساعدة التقنية التابع للمفوضية لأجل دعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، لمندوبين من 32 دولة في عام 2019 ومن 10 دول خلال الدورة الثالثة والأربعين للمجلس في عام 2020. وأتاح الصندوق أيضاً الاضطلاع بأنشطة تشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

27- وفي شباط/فبراير 2020، بعث مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أوغندا والمنظمات الشريكة برسالة إلى هيئة التخطيط الوطنية للاسترشاد بها في المناقشات التي تناولت المرحلة الثالثة من خطة التنمية الوطنية. وردد كتّاب الرسالة في رسالتهم صدى إعلان الحق في التنمية وشددوا على ضرورة أن يكون الناس مشاركين في النمو والتنمية ومساهمين فيهما ومستفيدين منهما في نهاية الأمر. ودعوا إلى مواءمة الجهود الإنمائية مع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وإلى التركيز بشكل خاص على الفئات الأشد تخلفاً عن ركب التنمية، ضماناً لتحقيق التنمية الشاملة للجميع.

28- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، شاركت المفوضية مع المنظمة الدولية للفرانكفونية في تنظيم خمس حلقات عمل ركزت على حقوق الإنسان والأعمال التجارية، بهدف المساهمة في جهود التنمية المستدامة التي تبذلها السلطة المكلفة بتنظيم السوق في كل من الكاميرون وغابون. وفي أيلول/سبتمبر 2019، نظّمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنشطة في الكاميرون بشأن مواضيع تتعلق بالحق في التنمية، من بينها التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والرصد القائم على حقوق الإنسان والإبلاغ عن الفساد، والمشاركة السياسية لمجتمعات الشعوب الأصلية.

29- وفي آذار/مارس 2020، طلبت حكومة غينيا الدعم رسمياً من المفوضية السامية لحقوق الإنسان لأجل البدء في مشروع تجريبي بشأن إعمال الحق في التنمية من أجل تسخير القدرات المحلية في تسريع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. ويستند المشروع إلى التعاون المسبق ويركز على استخراج المعادن وتغير المناخ. وفي البداية، وفّرت المفوضية الدعم التقني بوسائل منها تقديم مدخلات في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الكوفيد-19 وأثره الاجتماعي والاقتصادي. وفي أيار/مايو 2020، شارك مكتب المفوضية في غينيا وقسم الحق في التنمية التابع للمفوضية في ندوة عبر الإنترنت بشأن مقارنة قيم حقوق الإنسان في الشرق والغرب في مجال الوقاية من الوباء ومكافحته. وخلال الندوة التي استضافتها جامعة هواتشونغ للعلوم والتكنولوجيا في الصين، شددت المفوضية على العناصر الرئيسية المكوِّنة للحق في التنمية.

(37) مثلاً:
www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DFI/OHCHR_IDB_ESPF_comments13April2020.pdf;
www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DFI/OHCHR_WB_FCV_strategy%20comments_15Jan2020.docx; www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DFI/OHCHR_IDBInvestESSPsubmission.pdf.

(38) www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DFI/OHCHR_Benchmarking%20Study_HRDD.pdf.

30- واختير مكتب المفوضية في تونس للمشاركة في مشروع تجريبي للأمم المتحدة يشارك فيه منسّقون مقيمون وأفرقة قُطرية بقصد تعزيز فهم مشترك لحقوق الإنسان في التنمية. ولهذا الغرض، عقد المكتب مشاورات ودورات تدريبية ومناقشات مع الإدارة العليا مع وكالات منظومة الأمم المتحدة في تونس، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ونظمت المفوضية دورات تدريبية بشأن الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنهج القائم على حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، لفائدة موظفين من 18 بلدية في مختلف المناطق التونسية. وتهدف هذه الأنشطة إلى دعم اعتماد خطط إنمائية محلية تستجيب لاحتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقام مكتب مفوضية حقوق الإنسان في تونس بأنشطة دعوية من أجل إدماج الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة ووزارة الصحة المتعلقة بالتصدي لوباء الكوفيد-19.

31- وقدم المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا دعماً كبيراً للعمل على المستوى القطري من أجل إعمال الحق في التنمية. وشارك المكتب الإقليمي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تيسير حلقات عمل بشأن المساواة بين الجنسين وتطبيق الأفرقة القُطرية نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في إندونيسيا وبنغلاديش والصين وفييت نام وماليزيا. وشملت حلقات العمل جلسات بشأن تفعيل مبدأ "لا يُترك أحد خلف ركب التنمية". وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، جمع المكتب الإقليمي مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ومنغوليا بغرض إجراء أول حوار على الإطلاق بشأن تأثير تغير المناخ العابر للحدود على حقوق الإنسان. وكانت الغاية من الحوار تعزيز التعاون والتضامن دون الإقليميين من أجل التنمية.

32- وفي أيلول/سبتمبر 2019، قدم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول التقرير المعنون "السعر هو الحقوق: انتهاك الحق في مستوى معيشي لائق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" أثناء انعقاد منتدى حول حقوق الإنسان نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا[39]. ودرس الإصلاحات القانونية والمؤسسية والسياساتية المطلوبة للوفاء بالتزامات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإعمال الحق في التنمية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، قدم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول ورقة تتناول آثار الحق في التنمية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الروابط بين السلام والتنمية في شبه الجزيرة الكورية في منتدى شايو السنوي التاسع الذي نظمه معهد كوريا للتوحيد الوطني.

ثالثاً- دراسة تنفيذ الحق في التنمية والتحديات القائمة

33- التنمية، بالنسبة لملايين الفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً، من أهم الضرورات الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان. فالتنمية حق من حقوق الإنسان مكفول لجميع الأفراد والشعوب، وهي أكثر من مجرد مرادف للنمو الاقتصادي. تُعرّف التنمية في إعلان الحق في التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، القصدُ منها مواصلة تحسين رفاه السكان قاطبةً والأفراد كافةً على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي توزيع فوائدها توزيعاً عادلاً. والحق في التنمية، فضلاً عن ذلك، هو "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف،

(39) www.ohchr.org/Documents/Countries/KP/ThePriceIsRights_EN.pdf.

وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشارَكة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً" (المادة 1(1) من الإعلان). إن تكافؤ الفرص في التنمية حق سيادي من حقوق الدول والأفراد على حد سواء.

34- ومن أجل إعمال الحق في التنمية، تقع على عاتق الدول التزامات على ثلاثة مستويات: جماعياً، في إطار الشراكات العالمية والإقليمية؛ وفردياً، لأنها تعتمد وتنفذ سياسات تؤثر على أشخاص ليسوا بالضرورة خاضعين لولايتها القانونية؛ وفردياً، لأنها تصوغ سياسات وبرامج إنمائية وطنية تؤثر على الأشخاص الخاضعين لولايتها[40]. ويتضمن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 إشارات إلى مستويات مماثلة من الالتزامات، حيث يسرد المجالات ذات الأولوية والإجراءات الخاصة بكل منها عن طريق: الإجراءات المشتركة والشراكة المتجددة والمعززة من أجل التنمية؛ والشركاء الإنمائيون؛ وأقل البلدان نمواً[41].

35- وكمساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، يركز هذا الفرع على التحديات التي تعترض إعمال الحق في التنمية في أقل البلدان نمواً. كما ينظر في التحديات الناشئة عن جائحة الكوفيد-19.

ألف- التحديات التي تعترض إعمال الحق في التنمية في أقل البلدان نموا

36- أقل البلدان نمواً هي بلدان منخفضة الدخل تعترضها عقبات هيكلية كأداء على طريق تحقيق التنمية المستدامة[42]. وتصنّف لجنة السياسات الإنمائية البلدان ضمن فئة أقل البلدان نمواً بالاستناد إلى المعايير التالية، بصيغتها المنقحة في عام 2020 كجزء من استعراض شامل: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي[43][44]؛ (ب) رتبتها حسب مؤشر الأصول البشرية؛ (ج) رتبتها حسب مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي. ولكي يُرفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً، يجب أن يستوفي معيارين بتلبية العتبة المقررة لرفع اسمه من القائمة في استعراضين متتاليين. وبدلاً من ذلك، يصبح البلد الذي يعادل فيه دخل الفرد ضِعف المعيار المحدد لرفع الاسم من القائمة بناءً على الدخل (معيار "الدخل فقط") أهلاً لأن يُرفع اسمه من القائمة بغض النظر عن المعيارين الآخرين، إذ ستتوفر لديه موارد كافية للتصدي للتحديات دون اللجوء إلى الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً[45].

37- وتعترض البلدان التي لا تصل إلى العتبات المطلوبة لرفع اسمها من القائمة تحدياتٌ هامة في إعمال حق سكانها في التنمية. غير أن هذه المعايير لا تَعتبر جميع أبعاد الحق في التنمية. واستحدثت لجنة السياسات الإنمائية مؤشرات إضافية لزيادة مواءمة إطار رفع الاسم من القائمة مع أهداف التنمية المستدامة ومراعاةً لمواطن الضعف من قبيل عدم المساواة والنزاع والعنف وضعف الحكم. ويمكن أن توفر الأهداف، بما فيها الغايات المضمنة فيها ومؤشراتها، وتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات تكميلية لأغراض تقييم استحقاق أقل البلدان نمواً أن تُرفع أسماؤها من القائمة.

(40) A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2، المرفق.

(41) A/CONF.219/3/Rev.1، الفرع ثالثاً والفرع رابعاً.

(42) E/2020/33، الفقرة 3.

(43) مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998.

(44) E/2020/33، الفقرة 35.

(45) المرجع نفسه، الفقرة 56.

38- وقد رُفع اسما بَلدين من القائمة بين عامي 1971 و2011[46]. ومنذ اعتماد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، رُفعت أسماء ثلاثة بلدان من القائمة[47]. ومن المقرر أن تُرفع أسماء خمسة بلدان أخرى بحلول عام 2024[48]. وقد استوفى خمسة عشر بلداً معايير رفع أسمائهم من القائمة منذ عام 2011، مما يشير إلى إحراز تقدم هام، وإن كان أقل من الهدف المعتمد المتمثل في تمكين نصف عدد البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير رفع أسمائهم من تلك القائمة بحلول عام 2020[49][50].

39- وترد أدناه معلومات عما أُحرزَ من تقدم وما سُجل من انتكاسات في معايير رفع أسماء الدول من القائمة باعتبارها مؤشرات جزئية تدل على إعمال الحق في التنمية[51].

1- الدخل القومي والنمو الاقتصادي

40- يحد انخفاض الدخل القومي الإجمالي للفرد من قدرة البلدان على تعبئة الموارد لأجل تعزيز حقوق الإنسان وتطوير المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وتمكين المواطنين، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة والفئات المهمشة. ولا يمكن للدخل القومي الإجمالي أو الناتج المحلي للفرد وحده أن يعكس بشكل كامل الرفاه العام في البلدان[52]. وفي حال رفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً بناءً على معيار "الدخل فقط"، دون الحد من أوجه عدم المساواة في النتائج والفرص محلياً، فإن رفع اسمه من القائمة قد لا يعني أن تحسُّناً ما قد تحقق في إعمال الحق في التنمية وغيره من حقوق الإنسان للجميع. وقد لا يحترم البلد مبدأ "لا يُترك أحد خلف ركب التنمية"، مما يقوض حقوق فئات من سكانه. وستطلُب لجنة السياسات الإنمائية إجراء تحليل واضح للاستدامة باعتبارها جزءاً من المعلومات القُطرية قبل تقديم توصية في إطار هذا الاستثناء[53]. ويمكن لمعايير حقوق الإنسان ومبدأ "لا يُترك أحد خلف ركب التنمية" أن يسهموا في جودة تحليل الاستدامة، الذي ينبغي أن يبحث النمو الاقتصادي باعتباره وسيلة لتعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة لأجل إعمال الحقوق.

41- وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي من حيث الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً 4,7 في المائة خلال الفترة 2011-2020، التي هي فترة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وهذا المعدل أقل من هدف الـ 7 في المائة والمتوسط البالغ 6,6 في المائة الذي سُجل خلال العقد السابق. وقد أثّر ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى في وتيرة النمو التي كانت أسرع في سنوات سابقة. وأدت الكوارث الطبيعية والأوبئة (مثل الإيبولا) إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي[54].

(46) بوتسوانا (قرار الجمعية العامة 206/46 و133/49) وكابو فيردي (القرار 210/59).

(47) ملديف (قرارا الجمعية العامة 210/59 و33/60)، وساموا (القراران 97/62 و295/64)، وغينيا الاستوائية (القرار 18/68).

(48) فانواتو في عام 2020 (قرارات الجمعية العامة 210/52 و18/68 و78/70)، وأنغولا في عام 2021 (القرار 253/70، وبوتان في عام 2023، وسان تومي وبرينسيبي في عام 2024، وجزر سليمان في عام 2024 (القرار 133/73).

(49) A/75/72، الفقرة 1.

(50) A/CONF.219/3/Rev.1، الفقرة 28.

(51) للاطلاع على الإرشادات المتعلقة بجمع البيانات وتصنيفها، انظر هذا الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

(52) www.oecd-ilibrary.org/sites/9789264307292-en/index.html?itemId=/content/publication/9789264307292-en.

(53) E/2020/33، الفقرة 56.

(54) A/75/72، الفقرة 6.

42- وقد زادت تعبئة الموارد المحلية من خلال متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ببطء شديد، من 13,5 في عام 2011 إلى 15,5 في عام 2017. وقد سبّب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة جزءاً من تلك الزيادة[55]. ومن المهم معالجة الآثار التراجعية لهذا النوع من الضرائب وأثره على أسعار الأغذية وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية، خاصة في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر المدقع. وينبغي تفضيل الضرائب التصاعدية تجنباً لتفاقم أوجه عدم المساواة[56]. فالتهرّب الضريبي، والحجم النسبي للاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالاقتصاد الرسمي، وضعف نظم الإدارة الضريبية، والفساد، وضعف أداء السياسات والمؤسسات العامة، والتدفقات المالية غير المشروعة، جميعُها عوامل تحد من الإمكانات الضريبية لأقل البلدان نمواً[57]. وقد نظر مجلس حقوق الإنسان في الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان، وهو موضوع تناولته أيضاً تقارير وضعتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[58][59]. وينبغي أن تتّبع الحكومات الأطر المعيارية القائمة على حقوق الإنسان في وضع الميزانية وتنفيذها ورقَابتها وتقييمها[60]. كما أن وجود بيئة تمكينية وطنية تشمل الحكم الرشيد وسيادة القانون وسياسات مكافحة الفساد القائمة على حقوق الإنسان أمورٌ تساهم أيضاً في زيادة قدرة البلدان على تعبئة الموارد لأجل إعمال حقوق الإنسان.

43- ولم تحقق سوى ستة بلدان مانحة الهدف المحدد في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً المتمثل في تخصيص 0,15 في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً في عام 2018، مقارنة بعشرة بلدان مانحة في عام 2011[61]. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 3 في المائة بالقيمة الحقيقية ما بين عامي 2017 و2018[62]. وينبغي أن يكون تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية وفقاً للأولويات والخطط القُطرية لكي تتحسن فعالية هذه المساعدة في إعمال الحق في التنمية[63]. وتقوِّض التدابير القسرية الأحادية، ولا سيما العقوبات القطاعية الواسعة النطاق، المفروضة على أقل البلدان نمواً تنميةَ البلدان المستهدفة، وتمس بتمتع سكانها بحقوق الإنسان، وتشتد وطأتها أكثر عندما تبالغ الكيانات في الامتثال للعقوبات وتبذُل كل جهد ممكن لتجنب المخاطر[64][65]. وزادت التحويلات إلى أقل البلدان نمواً، مدفوعة أساساً بالتدفقات إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. غير أن كلفة التحويلات المالية لا تزال في المتوسط تفوق ضعف الالتزام المحدد في 3 في المائة الذي تم التعهد به في خطة عمل أديس أبابا[66]. ولا يزال زخم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تزايد، حيث غيرت المصارف الوطنية في دول الجنوب والمبادرات المتعددة الأطراف التي يقودها الجنوب مشهدَ تمويل

(55) المرجع نفسه، الفقرة 53.

(56) A/HRC/31/60، الفقرات 59-67.

(57) الأونكتاد، *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019*، الصفحة 104.

(58) مثلاً، قرارا مجلس حقوق الإنسان 23/17 و4/40.

(59) بما في ذلك الوثيقتان A/HRC/36/52 وA/HRC/31/61.

(60) www.ohchr.org/Documents/Publications/RealizingHRThroughGovernmentBudgets.pdf.

(61) A/75/72، الفقرة 80. والبلدان الستة هي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا.

(62) https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019.pdf, p. 56.

(63) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق، الفقرة 58.

(64) مثلاً، السودان واليمن.

(65) www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24572&LangID=E.

(66) A/75/72، الفقرة 68.

التنمية[67]. ويقدم التحالف المعني بإتاحة الطاقة المستدامة لأقل البلدان نمواً، الذي أطلقته إثيوبيا والمغرب في عام 2019 مثالاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[68].

44- وبسبب وباء الكوفيد-19، تعاني أقل البلدان نمواً من صدمات أسعار السلع الأساسية وخسارة الصادرات والاستثمار والتحويلات المالية، إلى جانب هبوط سريع في السياحة، مع آثار متوالية على المدى الطويل[69][70][71]. وسيصيب الركودُ العالمي المتوقع هذه البلدان بشدة، مع ما سينشأ عن ذلك من عواقب بالغة على قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشير التوقعات الأولية إلى أن أقل البلدان نمواً قد سجلت نسبة نمو لا تتجاوز 0,8 في المائة في عام 2020، وستشهد لاحقاً انتعاشاً بنسبة 4,6 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، لا يزال من المعقول توقُّع تسجيل نتائج دائمة وانتعاشٍ بطيء بسبب صدمة الطلب الخارجي[72]. وتتطلب مكافحة جائحة الكوفيد-19 من الشركاء الإنمائيين وأقل البلدان نمواً أن يعززوا التعاون من أجل تعبئة الموارد حفاظاً على قدرة هذه البلدان على الوفاء بالحد الأدنى من الالتزامات الأساسية في ميدان حقوق الإنسان والتغلب على التحديات الكبرى المتعلقة بالصحة والتنمية. وفي نيسان/أبريل 2020، أطلق الأمين العام صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة الكوفيد-19 والتعافي من آثارها[73]. وقد التزمت البلدان المانحة، بما فيها الدانمرك وسلوفاكيا وسويسرا والنرويج وهولندا، فوراً بالصندوق، الذي موّل، حتى أيار/مايو 2020، مشاريع في 19 بلداً من أقل البلدان نمواً[74]. ومن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مكافحة الكوفيد-19 صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، والدعمُ الطبي الذي قدمته كوبا إلى أنغولا وتيمور - ليشتي وتوغو، وغيرها من البلدان.

45- وقد أتاح سماح مجموعة العشرين بتأخير سداد الديون فرصة لأقل البلدان نمواً كي تلتقط أنفاسها، وهو ما مكنها من التركيز على حماية الحق في الصحة وحقوق أخرى[75]. غير أنه لا بد من بذل جهود إضافية، مع مراعاة الدروس المستفادة من مبادرات الإغاثة السابقة التي فرضت تدابير تقشفية ولم تحقق لأقل البلدان نمواً القدرة على تحمل الديون. وقد اقترح الأمين العام نهجاً من ثلاث مراحل إزاء الديون والكوفيد-19 يشتمل على تمديد فترة الجمود، وتخفيف عبء الدين، ومعالجة المسائل البنيوية في هيكل الدين الدولي[76]. ومن شأن هذا النهج أن يحفظ الحيز السياساتي لأقل البلدان نمواً وأن يعزز قدراتها المؤسسية، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لإعمال الحق في التنمية.

---

(67) الأونكتاد، *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019*، الصفحة 50.

(68) A/75/72، الفقرة 81. انظر أيضاً هذا الرابط: https://climateaction.unfccc.int/views/cooperative-initiative-details.html?id=128.

(69) www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/ldcs_report_e.pdf.

(70) www.knomad.org/covid-19-remittances-call-to-action/.

(71) https://trade4devnews.enhancedif.org/en/op-ed/covid-19-hitting-tourism-hard-what-does-mean-worlds-poorest-countries.

(72) www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/WESP2020_MYU_Report.pdf; www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/PB_66.pdf.

(73) www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_response_and_recovery_fund_fact_sheet.pdf.

(74) بوتان، جزر القمر، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، كمبوديا، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، نيبال، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، جزر سليمان، تيمور - ليشتي، توفالو، وفانواتو. http://mptf.undp.org/factsheet/fund/COV00.

(75) https://g20.org/en/media/Documents/G20_FMCBG_Communiqu%C3%A9_EN%20(2).pdf.

(76) www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_debt_relief_and_covid_april_2020.pdf.

وعلاوة على ذلك، أيد الأمين العام المجالات الستة البالغة الأهمية التي نوقشت في الحدث الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في عصر الكوفيد-19 وما بعده: (أ) تعزيز السيولة العالمية حتى تتوفر للبلدان النامية الموارد اللازمة لمكافحة الوباء؛ (ب) منع حدوث أزمات ديون في جميع البلدان المعرضة للخطر، لأن أزمات كهذه ستقوض جهود التصدي للكوفيد-19 وجهود التنمية المستدامة على مدى سنوات قادمة؛ (ج) إشراك الدائنين من القطاع الخاص في الجهود المشتركة لتخفيف عبء الديون؛ (د) مواءمة النظم المالية العالمية مع أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) إنهاء التدفقات المالية غير المشروعة؛ (و) إعادة البناء على نحو مختلف، وبشكل أفضل[77].

2- الثروة البشرية

46- يستند مؤشر الأصول البشرية إلى مؤشر يتعلق بالصحة وآخر يتعلق بالتعليم[78]. ويتضمن مؤشرات تتعلق بالحق في الصحة والحق في التعليم. ولكي تستجيب هذه المؤشرات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ينبغي لها أن تشتمل على تقييمات مدى توافر خدمات التعليم والصحة وتَيسُّر الحصول عليها ومدى قبولها وجودتها[79].

47- ويتألف المؤشر الصحي من المؤشرات المتعلقة بوفيات الأطفال دون سن الخامسة ونسبة وفيات الأمهات وانتشار التقزُّم. وقد تضمنت توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان إلى أقل البلدان نمواً توجيهات بشأن هذه المؤشرات نفسها[80]. ويقل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في مجموع هذه البلدان بـ 7,4 سنوات عن المتوسط العالمي بسبب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات، والنزاعات المسلحة، والوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية في بعض البلدان[81]. وظل معدل وفيات الأمهات مرتفعاً في أقل البلدان نمواً، فبلغ 436 حالة وفاة لكل 000 100 من المواليد الأحياء في عام 2015. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف ما بين عامي 2000 و2018، وانخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزُّم من 41 في المائة إلى 32 في المائة. غير أن هذه الاتجاهات ليست كافية لوضع أقل البلدان نمواً على المسار الصحيح نحو تحقيق الهدفين 2 (القضاء على الجوع) و3 (الصحة الجيدة والرفاه)[82].

48- ويتألف مؤشر التعليم من مؤشرات تتعلق بالنسب الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية، وبمعدل محو أمية الكبار، ومؤشر تكافؤ الجنسين. وفي الفترة ما بين عامي 2011 و2018، انخفضت نسبة الأطفال في سن التعليم الابتدائي المنقطِعين عن المدارس وعدد التلاميذ قياساً إلى عدد المعلمين في أقل البلدان نمواً، في حين شهد معدل محو الأمية تحسناً معتدلاً. غير أن رداءة المرافق والهياكل الأساسية، ومن مظاهرها الافتقار إلى الحواسيب وعدم توفُّر مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والكهرباء، إلى جانب عدم كفاية المدرِّسين المدرَّبين ونقص مواد التعليم والتدريس المناسبة أو عدمها، أمور لا تزال تضر بالتمتّع بالحق في التعليم. ولا يزال من الصعب الالتحاق بالمرحلة الثانوية

(77) www.un.org/en/coronavirus/financing-development-statements.

(78) E/2020/33، الفقرات 37-41.

(79) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13، الفقرة 6، والتعليق العام رقم 14، الفقرة 12. وتدرج اللجنة القدرة على التكيف باعتبارها سمة أساسية من سمات الحق في التعليم.

(80) مثلاً CRC/C/AGO/CO/5-7، وCRC/C/NPL/CO/3-5 وCorr.1، وE/C.12/KEN/CO/2-5، وCRC/C/SEN/CO/3-5، وCRC/C/HTI/CO/2-3 وCRC/C/TLS/CO/2-3.

(81) A/75/72، الفقرتان 34-35.

(82) https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019.pdf, pp. 24 and 27.

والجامعية[83]. وليست زيادة إمكانية حصول الفتيات على التعليم في أقل البلدان نمواً أمراً هامشياً في المرحلتين الابتدائية والثانوية فقط، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله لأجل احترام حقوق الفتيات والنساء في التعليم وحمايتها وإعمالها، ضمن إطار التعليم ومن خلاله[84][85]. ورغم نقص تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية، أحرز بعض أقل البلدان نمواً تقدماً ملحوظاً في مشاركة المرأة في البرلمان، ومن جملة تلك البلدان رواندا (61 في المائة)، والسنغال (42 في المائة)، وموزامبيق (40 في المائة)، وإثيوبيا (39 في المائة)، وتيمور – ليشتي (38 في المائة)[86][87].

49- وقد كان وقْع النظم الصحية غير المتطورة في أقل البلدان نمواً كبيراً في معدلات الوفيات بسبب الوفيات الناجمة عن وباء الكوفيد-19[88]. وعليه، فإن العديد من أقل البلدان نمواً قد أبان عن قيادة جديرة بالثناء في تصدِّياته السريعة والمنسقة. فقد أنشأ الاتحاد الأفريقي، ومعظم أعضائه من أقل البلدان نمواً، فرقة عمل لأجل وضع استراتيجية على نطاق القارة، وعيّن مبعوثين خاصين كلفهم بحشد الدعم الدولي. وأنشأت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها صندوقاً لتمويل جهود التصدي، في حين اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تدابير قوية لاحتواء انتشار الفيروس والتخفيف من وقْعه الاجتماعي والاقتصادي[89].

3- الضعف الاقتصادي والبيئي

50- يُحسب مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي على أساس مؤشر الضعف الاقتصادي ومؤشر الضعف البيئي[90]. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً وثيقاً بالحقوق في العمل اللائق، وفي مستوى المعيشة اللائق، والسكن، والمياه، وخدمات الصرف الصحي، والبيئة الصحية.

51- ويتألف مؤشر الضعف الاقتصادي من حصة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك منَ الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر، وكذلك من مؤشرات تتعلق بتركز صادرات السلع، وعدم استقرار صادرات السلع والخدمات، وبُعد البلدان النامية جغرافياً، وموقعها غير الساحلي. وتحويل الاقتصاد عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية هو مفتاح إعمال الحق في التنمية في أقل البلدان نمواً، فهو ينشئ فرص العمل، وينوّع الاقتصاد، ويوسّع الحيز المالي، ويحسّن الهياكل الأساسية، واستثمارات القطاع الاجتماعي. وخلال العقد الماضي، ظل معدل التصنيع بطيئاً للغاية حيث لم يحقق هدف مضاعفة حصة الصناعة من العمالة[91]. ويتفاوت التقدم في مجال الهياكل الأساسية (بما فيها الإنترنت، والاتصالات، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة)، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار، وتنمية القطاع الخاص، تفاوتاً كبيراً داخل البلدان وفيما بينها، مع تسجيل المزيد من الفوارق فيما يتعلق بالنساء وبِبعض المجتمعات التي لا تحصل على الخدمات أو الموارد الكافية، ولا سيما في الأرياف[92]. وفي أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا،

(83) A/75/72، الفقرات 31-35.

(84) المرجع نفسه، الفقرة 40.

(85) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 36.

(86) A/75/72، الفقرة 41.

(87) https://data.worldbank.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?most_recent_value_desc=true.

(88) www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/PB_66.pdf.

(89) www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2020-05-25/secretary-generals-message-africa-day-scroll-down-for-french-version.

(90) E/2020/33، الفقرات 42-51.

(91) https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019.pdf, p. 12.

(92) A/75/72، الفقرات 9-17.

يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية. وكثيراً ما تُسهم الصناعات الاستخراجية في تحقيق نمو لا يستفيد منه الجميع ولا توفر للسكان المحليين من الفرص الإنمائية إلا القليل[93]. وقد دفعت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بالقول إن قطاع استخراج المعادن يتطلّب إجراء دراسة بنيوية للمساواة العرقية على الصعيدين العالمي والمحلي تتناول الأنماط التاريخية للتمييز العنصري[94]. وينبغي للأعمال التجارية أن تحترم حقوق الإنسان، ومن واجب الدول اتخاذ خطوات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث خارج أراضيها بسبب أنشطة كيانات الأعمال التجارية التي بإمكانها ممارسة نوع من السلطة عليها، بما فيها تلك المشارِكة في استثمارات أجنبية مباشرة، ولتوفير سبل الانتصاف من انتهاكاتها[95][96]. وينبغي النظر في كيفية استخدام الدول والمنظمات الدولية المشتريات العامة لإعادة البناء بشكل أفضل، وفي الكيفية التي يمكن أن تسهم بها قرارات الشراء في تنمية الاقتصادات الوطنية لأقل البلدان نمواً وفي احترام حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

52- وقد تضمن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً هدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020، مما سيُسهم أكثر في تعبئة الموارد لفائدة هذه البلدان[97]. وقد تحقق تقدم في دخول الأسواق بدون رسوم ودون التقيد بحصص، وفي تعزيز شفافية قواعد المنشأ التي تنطبق على الواردات من أقل البلدان نمواً، وغيرها من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، وفي تعزيز قابليتها للتنبؤ. وفي المقابل، تراجعت حصة أقل البلدان نمواً من صادرات السلع العالمية خلال معظم السنوات في الفترة ما بين عامي 2011 و2018[98]. وسيتطلّب التغلب على التحديات الإنمائية المتصلة ببُعد العديد من أقل البلدان نمواً جغرافياً وبموقعها غير الساحلي، التعجيلَ بتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 بالاستناد إلى نتائج استعراض منتصف المدة لكل منهما[99][100][101].

53- ويتألف مؤشر الضعف البيئي من مؤشرات تخص عدم استقرار الإنتاج الزراعي، وحصة السكان المقيمين في المناطق الساحلية المنخفضة، وحصة السكان المقيمين في الأراضي الجافة، وضحايا الكوارث. وفي أقل البلدان نمواً، بلغت نسبة القيمة التي يضيفها كل عامل زراعي 12 في المائة ما بين عامي 2011 و2018[102]. وظلت ثابتةً نسبةُ الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة بأنظمة ري رغم الصعوبات الناشئة عن التصحر في بعض المناطق. ولا يزال ما تتلقاه أقل البلدان نمواً من تمويل أنشطة تخفيف آثار تغيّر المناخ أقل بكثير من احتياجاتها السنوية البالغة 93 مليار دولار، وفقاً لأحد التقديرات، اللازمة لتمويل تدابير التخفيف والتكيف بعد عام 2020[103]. ومع تزايد عدد أخطار

(93) المرجع نفسه، الفقرات 61-65.

(94) A/HRC/41/54.

(95) www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf، ص 13.

(96) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 24، الفقرات 30-35.

(97) A/CONF.219/3/Rev.1، المرفق، الفقرة 65(أ).

(98) A/75/72، الفقرات 20-26.

(99) قرار الجمعية العامة 15/69، المرفق.

(100) المرجع نفسه، القرار 137/69، المرفق الثاني.

(101) المرجع نفسه، القراران 15/74 و3/74.

(102) A/75/72، الفقرتان 18-19.

(103) المرجع نفسه، الفقرتان 48-49.

الكوارث الطبيعية، ومنها تلك الناجمة عن تغير المناخ وغيره من الصدمات الخارجية، تتزايد أهمية تحسين هذا المعيار بالنسبة للتمتع بحقوق الإنسان. وينبغي للشركاء الإنمائيين ولأقل البلدان نمواً تنفيذ اتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، مع مراعاة توجيهات آليات حقوق الإنسان بشأن الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[104].

54- وقد أظهرت جائحة الكوفيد-19 مدى الضرر الذي يمكن أن تسببه الصدمات لاقتصادات أقل البلدان نمواً. وقد حالت سياسات إفقار الجار التي يتبعها بعض البلدان دون استيراد أقل البلدان نمواً معدات طبية أساسية ومعدات للحماية الشخصية[105]. وقد تأثرت سلاسل الإمدادات الغذائية، وهو ما جعل الأمن الغذائي والتغذية عرضة للمخاطر في العديد من أقل البلدان نمواً[106]. وتسهم مبادرات هامة في قدرة هذه البلدان على الصمود. وقد اشترك كل من مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والأونكتاد في إطلاق شراكة الحصول على التكنولوجيا، والغاية منها دعم البلدان النامية في زيادة الإنتاج المحلي لتكنولوجيات الصحة الحيوية اللازمة لمكافحة الكوفيد-19، بما فيها معدات الحماية الشخصية والأجهزة التشخيصية والطبية[107]. ونظراً للنقص في المستلزمات الطبية والقيود المفروضة على الصادرات على الصعيد العالمي، نظمت الأمم المتحدة مبادرات تعاونية في مجال المشتريات لمساعدة 135 بلداً في الحصول على إمدادات منقِذة للحياة[108].

باء- الحقوق في صميم برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا

55- شاركت المفوضية بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقالت المفوضة السامية في بيانها أمام المؤتمر إن حقوق الإنسان والحق في التنمية ينبغي أن تكون في صميم شراكة عالمية معززة من أجل التنمية، لأنها تمكّن كل فرد من تحقيق إمكاناته، بصرف النظر عن الاختلافات الشخصية، والحدود الجغرافية، والتصنيفات الاقتصادية. وينبغي أن يكون الهدف من تعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً هو إتاحة فرص زيادة رفاه الإنسان باستمرار وكفالة حقه في حياة كريمة وفي التحرر من العوز والتحرر من الخوف وحريته في تحقيق الازدهار[109]. وحقوق الإنسان مسألة تتقاطع عندها جميع مكونات برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وهو ما يتجلى في مبادئه (السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، والإنصاف، وإسماع الصوت والتمثيل) وفي مجالاته ذات الأولوية (التنمية البشرية والاجتماعية، والأزمات المتعددة، والتحديات الناشئة).

56- وبعد تقييم تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، حدد الأمين العام ستة مجالات رئيسية للعمل، هي: (أ) تسخير إمكانات التكنولوجيات الجديدة بشكل كامل لصالح أقل البلدان نمواً، ومنع تعميق الفجوة التكنولوجية؛ (ب) بلوغ مستويات من الديون يمكن تحملها في جميع أقل البلدان نموا؛ (ج) التغلب على التحديات الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو العمراني مع تحقيق أقصى قدر ممكن من الفرص؛ (د) إيلاء اهتمام خاص للشباب، ولا سيما الفتيات، بما يكفل اكتسابهم المهارات اللازمة لتحقيق طموحاتهم؛ (هـ) تخطي العقبات التي تعترض تنفيذ إطار سينداي وخطط التكيف

(104) مثلاً، التوصية A/HRC/43/53 واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 37.

(105) https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2346.

(106) www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_covid_impact_on_food_security.pdf.

(107) https://techaccesspartnership.org.

(108) https://news.un.org/en/story/2020/04/1062802.

(109) https://newsarchive.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11027.

الوطنية؛ (و) زيادة الدعم لتحقيق الانتقال السلس للبلدان التي تُرفع أسماؤها من القائمة. وستسهم هذه الفوائد في التوزيع العادل لفوائد التنمية على أقل البلدان نمواً جميعها وعلى جميع شعوبها، تمشياً مع إعلان الحق في التنمية.

57- وفيما يتعلق بهذه المجالات، قدمت المفوضية إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً عن الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتناول المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية مسألة الحد من مخاطر الكوارث في تقريره لعام 2019 إلى الجمعية العامة. ويوفر البرنامج الحضري الجديد إطاراً قائماً على حقوق الإنسان بغية التصدي لتحديات التوسع العمراني التي تعترض أقل البلدان نمواً. والشباب هم الفئة موضع التركيز خلال المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي يشجع الإدماج واحترام التنوع بهدف بناء مجتمعات تتسع للجميع ويسودها السلام في جميع أنحاء العالم. وأصدرت شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنمية الشباب، التي تشكل المفوضية جزءاً منها، بياناً عن الكوفيد-19 ومناداة الشباب بإقامة شراكات مع الشباب تعترف بإمكاناتهم وتدرك تحديداً الوقْع الذي يخلفه الوباء عليهم.

58- وللمفوضية حضور ميداني في معظم أقل البلدان نمواً، حيث تعمل على: تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان[110]؛ ودفع عجلة التنمية المستدامة من خلال حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها، حتى في حالات النزاع وانعدام الأمن؛ وتعزيز المساواة ومكافحة التمييز؛ وتوطيد سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتعزيز المشاركة وحماية الحيّز المدني[111]. وقد ساهمت المفوضية، من خلال برنامجها لبناء قدرات هيئات المعاهدات وصندوق التبرعات الاستئماني الذي أنشأته لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، في بناء قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

59- وأثناء العملية التحضيرية التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، تناصر المفوضية حق الأفراد والشعوب من أقل البلدان نمواً في المشاركة المجدية في وضع برنامج العمل الجديد والإسهام في إعداده. وتقوم المفوضية بالتوعية في صفوف آليات حقوق الإنسان، ومن ضمنها الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وغيرها من الآليات. ومن شأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة على الصعيد الدولي أن تساعد منظمي المؤتمر على النظر في أولويات أقل البلدان نمواً وسكانها[112].

60- وتؤيد المفوضية البنود التي تشجع التوزيع العادل لفوائد التنمية الدولية والوطنية وتضع الحقوق في صميم التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً في برنامج العمل الجديد. ومن جملة ذلك تمكين الناس وإيجاد سبل لمشاركة المجتمع المدني مشاركة نشطة وحرة وهادفة، فضلاً عن اتباع نُهُج تراعي حقوق الإنسان وغير تمييزية في جمع البيانات ورصدها والإبلاغ عنها. وينبغي أن يراعي برنامج العمل الجديد توصيات آليات حقوق الإنسان وتوجيهاتها. وينبغي أن تعزز بنوده دعم الفئات الأضعف حالاً والأشد تهميشاً و/أو استبعاداً، ومعالجةَ أوجه الحرمان المتعددة والمتقاطعة ومصادر التمييز التي تحد من الفرص

(110) أفغانستان، أوغندا، إثيوبيا (المكتب الإقليمي لأفريقيا الشرقية)، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوروندي (أغلقت في عام 2019)، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، تيمور – ليشتي، كمبوديا، الكاميرون (المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى)، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، رواندا، السنغال (المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا)، السودان، الصومال، اليمن.

(111) www.ohchr.org/Documents/Publications/OMP_II.pdf.

(112) A/HRC/39/28، الفقرات 95-114.

وتقف حجر عثرة أمام الإفلات من الفقر والعيش بكرامة والتمتع بحقوق الإنسان على كوكب سليم. وينبغي أن يعتمد برنامج العمل نهجاً وقائياً وقائماً على حقوق الإنسان في تناول الأزمات، والمساواة بين الجنسين والمساواة في الحقوق للمرأة، وحقوق الأجيال المقبلة، ولا سيما العدالة المناخية، والعمل الجماعي القائم على التضامن وحقوق الإنسان والمنافع المشتركة للتكنولوجيات الجديدة[113].

61- وقد أوصت لجنة السياسات الإنمائية بأن يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً موضوع "زيادة القدرة الإنتاجية توخياً للتنمية المستدامة"[114]. وبالمثل، فإن تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020 الذي وضعه الأونكتاد يحمل العنوان الفرعي "القدرات الإنتاجية للعقد الجديد". وحددت اللجنة ستّةَ مجالات للسياسات العامة ذات أهمية بالغة في بناء القدرات الإنتاجية، وهي: (أ) بناء القدرات في مجال الإدارة الرشيدة للتنمية؛ (ب) إيجاد أوجه تآزر أكيدة بين النتائج الاجتماعية والقدرات الإنتاجية؛ (ج) وضع أطر مواتية وأطر اقتصادية كلية وأخرى مالية؛ (د) وضع سياسات صناعية وقطاعية تشجع تحديث التكنولوجيات والتحول الهيكلي؛ (هـ) تقديم الدعم الدولي الكافي؛ (و) اعتماد سياسات بيئية درءاً للمخاطر البيئية والاستفادةُ من الفرص الناشئة عن التحول إلى الاقتصاد الأخضر[115].

62- وسيساعد إدماج الحق في التنمية وحقوق الإنسان الأخرى على إحراز تقدم في هذه المجالات. وسيكون تعزيز إمكانات الإدارة الإنمائية أكثر استدامة إذا ما كُفل العمل بمبدأ المشاركة النشطة والحرة والهادفة لجميع الأفراد والشعوب في السياسات الإنمائية الوطنية، فضلاً عن حماية الحيز المدني[116][117]. ويمكن أن تسهم تقييمات أثر السياسات في مجال حقوق الإنسان في تحقيق التآزر الإيجابي بين النتائج الاجتماعية والقدرات الإنتاجية[118]. ويوفر الإطار المنهجي لمؤشرات حقوق الإنسان الذي توفره المفوضية أداة لمساعدة الدول الأعضاء على ضمان التنمية التي تتمحور حول الإنسان ومبدأ "لا يُترك أحد خلف ركب التنمية"[119]. وينبغي أن يشتمل الدعم الدولي الكافي على النظر في الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، والتجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيف عبء الدين، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحقوق الملكية الفكرية، والأثر السلبي للعقوبات، بما فيها التدابير القسرية الانفرادية، على التمتع بحقوق الإنسان. وينبغي أن تسترشد السياسات البيئية بالاعتراف بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[120][121].

(113) انظر هذا الرابط: www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Asperation_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf.

(114) E/2020/33، الفقرات 90-96.

(115) E/2020/33، الفقرة 91.

(116) قرار الجمعية العامة 128/41، المرفق (المادة 2(3)). انظر أيضاً A/HRC/39/28 وA/HRC/42/38، الفقرات 14-51.

(117) انظر هذا الرابط: www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Asperation_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf.

(118) مثلاً، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليقان العامان رقم 24 و25، وA/HRC/40/57.

(119) www.ohchr.org/EN/Issues/Indicators/Pages/documents.aspx.

(120) مثلاً، A/HRC/39/54.

(121) انظر، على سبيل المثال، www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21888.

رابعاً- استنتاجات وتوصيات

63- سيكون برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً عاملاً رئيسياً في إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر فعالية في أعقاب وباء الكوفيد-19. وينبغي أن يكون متعدد الأبعاد وطموحاً في ترجمة المسؤوليات المشتركة والتضامن العالمي لأجل تشجيع التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً بطرائق جديدة ومبتكرة ومقصودة خدمةً للصالح العام ولأجل إعمال جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، لجميع شعوب أقل البلدان نمواً. وينبغي تعزيزه عن طريق تجديد الالتزام بالتعددية والشراكة العالمية والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

64- وينبغي لبرنامج العمل الجديد أن يبني على ما حقّقه برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وأن يعتمد نهجاً للتنمية المستدامة قائماً على حقوق الإنسان. كما ينبغي أن يستند إلى نداء الأمين العام المعنون "أسمى التطلعات: الدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" وإلى موجزاته السياساتية تفاعلاً مع وباء الكوفيد-19 وإلى توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، والفريق العامل المعني بالحق في التنمية. ويتضمن تقرير الأمين العام والمفوضة السامية عن الحق في التنمية لعام 2019 توصيات مفيدة بشأن وسائل تنفيذ خطة عام 2030[(122)]. وينبغي أن يَستخدم إطارُ المساءلة والرصد المضمَّن في برنامج العمل مؤشراتٍ قائمة على الحقوق، استناداً إلى المؤشرات الرئيسية لرصد آثار الكوفيد-19 على حقوق الإنسان[(123)].

65- وينبغي لبرنامج العمل الجديد أن يشجع على زيادة القدرة الإنتاجية توخياً لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة. كما ينبغي أن يعالج التحديات الدولية والوطنية التي تعترض تعبئة الموارد من أجل تغييرٍ يحدث تحوُّلاً في أقل البلدان نمواً بشأن الحصول على التكنولوجيات الجديدة والتقليدية، والديون المستدامة، والتوسع العمراني، وإتاحة الفرص للشباب، والحد من مخاطر الكوارث، والانتقال السلس من وضع أقل البلدان نموا.

66- ومن شأن عملية تتسع للجميع وتقوم على المشاركة ومفتوحة أمام جميع ذوي المصلحة أن تفضي إلى تحقيق نتيجة تتيح تخطي التحديات التي تعترض أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت أسماؤها من قائمة هذه البلدان مؤخراً. وتوخياً لهذه الغاية، ينبغي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً أن تكفل مشاركة واسعة ونشِطة وحرة وهادفة[(124)]. وينبغي أن تجد أصوات وأولويات أقل البلدان نمواً وشعوبها بشكل خاص صدى لها في المؤتمر وفي نتائجه.

67- وينبغي لمفوضية حقوق الإنسان وغيرها من كيانات الأمم المتحدة التي لها حضور في أقل البلدان نمواً أن تواصل إذكاء الوعي بين ذوي المصلحة جميعهم وبناء القدرات المحلية لأجل تقديم مساهمات هادفة إلى المؤتمر الخامس بهدف تعزيز الحق في التنمية وتحقيق تغييرٍ يُحدث تحولاً.

68- وينبغي لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات والمكلفُون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل والفريق العامل المعني بالحق في

(122) A/HRC/42/29.

(123) https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/UN-framework-for-the-immediate-socio-economic-response-to-COVID-19.pdf, annex 1.

(124) A/HRC/39/28.

التنمية، أن تنظر في التحديات المحددة التي تعترض أقل البلدان نمواً وأن تدعم ما تقوم به في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تركز على حقوق الإنسان.

69- **وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم أقل البلدان نمواً في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب أهداف وغايات برنامج العمل الجديد، بناءً على فكرة أن جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. ويعيد تأكيد الحق في التنمية باعتباره حقاً عالمياً غير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية**[(125)].

70- **وينبغي أن ينظر الشركاء الإنمائيون، والدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الإنمائية والمالية والتجارية الدولية، والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة، في مناداةِ مجموعة أقل البلدان نمواً بوضع حُزمة من الحوافز العالمية لفائدة أقل البلدان نمواً لكي تتصدى للتحديات المتعاظمة الناشئة عن جائحة الكوفيد-19**[(126)].

71- **وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تدمج الحق في التنمية وحقوق الإنسان الأخرى بشكل أفضل في خططها الإنمائية الوطنية وغيرها من البرامج والسياسات الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل الجديد، وخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سينداي، وبرنامج العمل الحضري الجديد، وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020.**

(125) قرار الجمعية العامة 243/71، الفقرة 15.

(126) A/74/843.